Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

التحولات الكبرى في سوق العمل العالمي

"مستقبل الوظائف 2025"

تقرير

صادر عن المنتدى الاقتصادي الأردني

كانون الثاني، 2025

Jordan Economic Forum | JEF
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمـال، تعمل علـى مراجعـة ورصـد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهـدف تقديـم التغذيـة الراجعـة والحلـول العملية لأصحاب القرار

تم تسجيـل المنتـدى بتاريخ 08/08/2019 بوصفـه جمعية غير ربحيـة تحمل الرقم الوطني 2019121117781 .

زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

جدول العناوين

1- مقدمة	04
2- مشهد سوق العمل العالمي	05
2.1 القوى العاملة	06
2.2 إجمالي العمالة العالمية	07
2.3 معدلات البطالة العالمية	08
2.4 مؤشر فجوة الوظائف	09
3- دوافع تحول سوق العمل العالمي	10
4- آفاق الوظائف العالمية	11
5- آفاق المهارات العالمية	12
6- مشهد سوق العمل الأردني	14
7- فجوة العرض والطلب في سوق العمل الأردني	18
8- جاهزية الأردن لمواكبة التحولات العالمية في سوق العمل	22

01 المقدمة

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF) تقريرًا بعنوان "مستقبل الوظائف 2025"، الذي يستعرض التأثيرات المتوقعة للتقدم التكنولوجي، والتحولات الديموغرافية، والتغيرات الاقتصادية على سوق العمل العالمي، وذلك بناءً على استبيان أُجري في نهاية عام 2024 وشارك فيه أكثر من 1000 جهة توظيف عالمية توظف أكثر من 14 مليون عامل في 22 قطاعًا مختلفاً، ليكشف عن الفرص الوظيفية الجديدة التي ستظهر في السنوات الخمس المقبلة، وكيف ستؤثر الاتجاهات الكبرى والتكنولوجيا على تحول الصناعات والمهارات المطلوبة

وفي هذا السياق، ارتأى المنتدى الاقتصادي الأردني أهمية إعداد تقرير حول هذا الموضوع، نظراً لتداعياته المباشرة على الاقتصاد الأردني، خاصة في ظل سعي المملكة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز النمو، بالإضافة إلى مواجهة التحدي الأكبر في سوق العمل الأردني، والمتمثل بارتفاع الفجوة بين المهارات المتاحة واحتياجات السوق، وبشكل يتماشى مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي في استحداث مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2033.

لذلك، يقدم التقرير رؤية واضحة تساعد المؤسسات الأكاديمية على تصميم برامج تعليمية متوائمة مع احتياجات سوق العمل المستقبلية، مما يتيح للأجيال القادمة فهم التوجهات العالمية وأهم الوظائف والمهارات المطلوبة، ومن شأن هذا أن يعزز من قدرة الشباب على التوجه نحو مجالات ذات طلب عالٍ، وبالتالي المساهمة في تقليل نسب البطالة مستقبلًا. وعلى الجانب الآخر، يظهر التقرير خارطة طريق للموظفين الحاليين لتحسين وتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع التغيرات السريعة في احتياجات السوق، مما يدعم استمرارية تنافسيتهم في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية

02
مشهد سوق العمل العالمي

يشهد عام 2025 تحولات مستمرة في أسواق العمل العالمية، فمنذ جائحة كوفيد19-، أضافت عوامل مثل ارتفاع تكاليف المعيشة، والصراعات الجيوسياسية، والانكماشات الاقتصادية المزيد من التقلبات إلى التغيرات العالمية في التوظيف المدفوعة بالتكنولوجيا، مما دفع العديد من الشركات إلى إعادة التفكير في استراتيجيات التوظيف والعمل عن بُعد، حيث أصبح العمل المرن جزءًا أساسيًا من نماذج الأعمال الجديدة

ومن جانب آخر، ساهمت الثورة الرقمية في تسريع تحول بعض الصناعات وتغيير طبيعة الوظائف، ما أتاح فرصًا جديدة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبيرة، والطاقة المتجددة. في المقابل، أثرت هذه التغيرات على بعض القطاعات التقليدية مثل التصنيع والخدمات، حيث تزايدت الحاجة إلى مهارات تكنولوجية متقدمة، مما زاد من الضغط على القوى العاملة لتطوير مهارات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق المتغيرة

02
مشهد سوق العمل العالمي

2.1 القوى العاملة (LABOUR FORCE)

وفقًا لمنظمة العمل الدولية؛ تشمل القوى العاملة جميع الأفراد في سن العمل، عادةً 15 سنة فأكثر، الذين يشاركون بشكل فعال في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال العمل فعليًا كـ"موظفين" أو البحث عن عمل كـ"عاطلين عن العمل"، ويقدم هذا التعريف رؤية شاملة للأشخاص المشاركين في سوق العمل، مما يساهم في تحليل النشاط الاقتصادي ووضع السياسات التنموية المناسبة

وقد أظهرت بيانات تقرير التوقعات العالمية للعمل والآفاق الاجتماعية (WESO-2024) الصادر عن منظمة العمل الدولية، زيادة ملحوظة في إجمالي القوى العاملة خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد الأفراد المشاركين في سوق العمل حوالي (3,668.1 مليون شخص) في عام 2023 مقارنة مع (3,482 مليون فرد) مشارك في عام 2019، مما يعكس نمواً بنسبة (5.4%) خلال هذه الفترة

وفي سياق متصل، كشفت توقعات منظمة العمل الدولية المبنية على تقديرات نموذجية، أنه من المتوقع أن ترتفع معدل مشاركة القوى العاملة بشكل طفيف في عام 2024 لتصل الى (3,697 مليون فرد)، ويظهر الشكل إجمالي القوى العاملة المشاركة في الاقتصاد العالمي- بالمليون فرد، خلال الفترة (2019-2024)

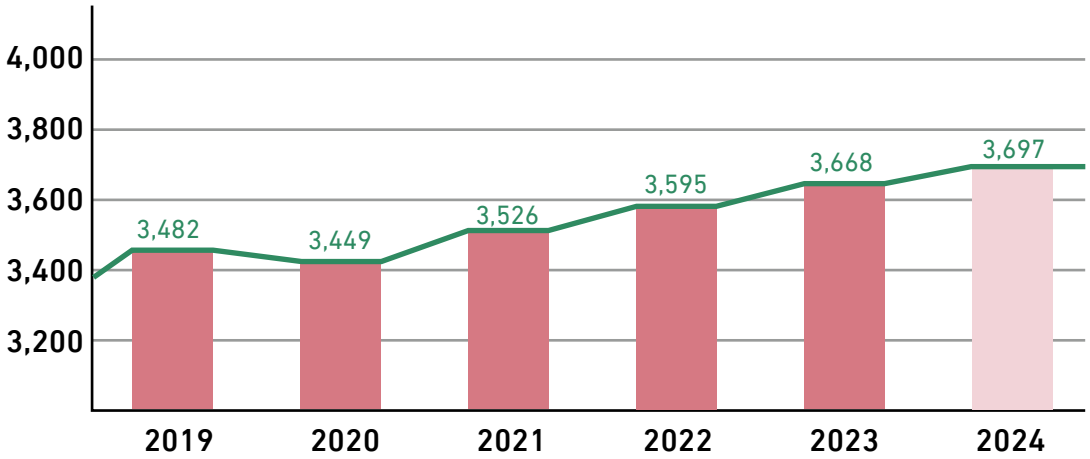

إجمالي القوى العاملة - بالمليون

المصدر: World Employment and Social Outlook (WESO),2024.

الفهرس

02
مشهد سوق العمل العالمي

2.2 إجمالي العمالة العالمية (EMPLOYMENT)

يشير الاتجاه العام لسوق العمل إلى تحسن إيجابي تدريجي منذ بدء مرحلة التعافي من جائحة كوفيد19- وما خلفته من تداعيات اقتصادية أثرت على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2023، بلغ إجمالي العمالة حوالي (3,479.5 مليون عامل) مقارنة بنحو (3,221.8 مليون عامل) عام 2020، واستمرارًا لهذه التوجهات الإيجابية،

تشير توقعات منظمة العمل الدولية إلى تحسن طفيف في سوق العمل لعام 2024، حيث يُتوقع أن تصل إجمالي العمالة إلى (3,505.9 مليون فرد)، ويظهر الشكل تطور إجمالي العمالة العالمية خلال الفترة (2019-2024*).

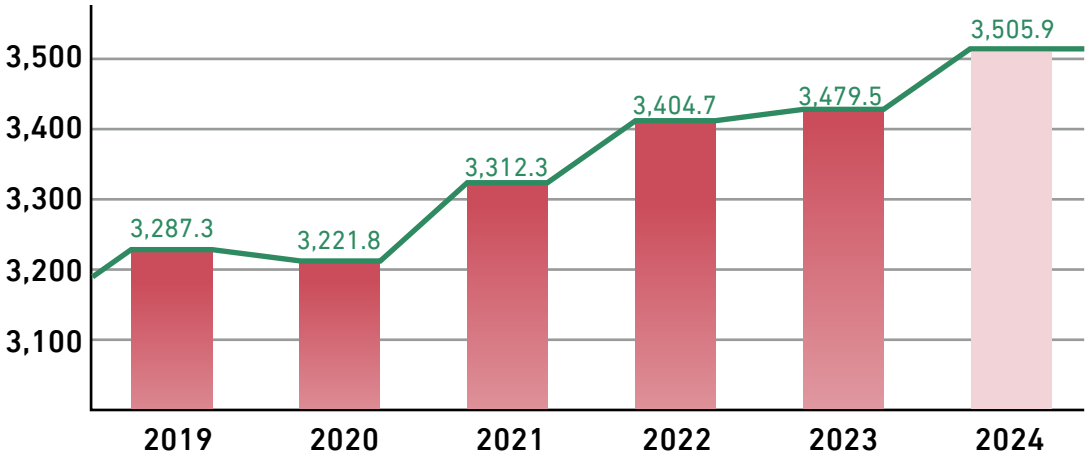

تطور إجمالي العمالة العالمية - بالمليون فرد

المصدر: World Employment and Social Outlook (WESO),2024.

02
مشهد سوق العمل العالمي

2.3 معدلات البطالة العالمية (UNEMPLOYMENT)

وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، شهدت معدلات البطالة العالمية انخفاضًا في عام 2023 في معظم مجموعات الدول، مدفوعة بتحسن نمو الوظائف في سوق العمل، فقد تراجعت البطالة بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتستقر عند (5.1%) مقارنة بـ (5.3%) في عام 2022، وعند مقارنة هذه المعدلات بالأعوام السابقة، يتضح أن البطالة في عام 2023 عادت تقريبًا إلى مستوياتها الطبيعية التي كانت عليها قبل جائحة كورونا، حيث سجلت معدلات البطالة في عام 2023 أقل مما كانت عليه في عام 2019.

كما أظهرت توقعات منظمة العمل الدولية أن معدلات البطالة العالمية سوف تنخفض في عام 2024 لتصل الى (4.9%) وهو أدنى مستوى مسجل منذ عام 1991، وجاء ذلك مدفوعاً باستقرار التوقعات الاقتصادية الصادرة في التقارير الدولية وتراجع معدلات التضخم العالمية، ويظهر الشكل تطور معدلات وأرقام البطالة العالمية خلال الفترة (2019-2024).

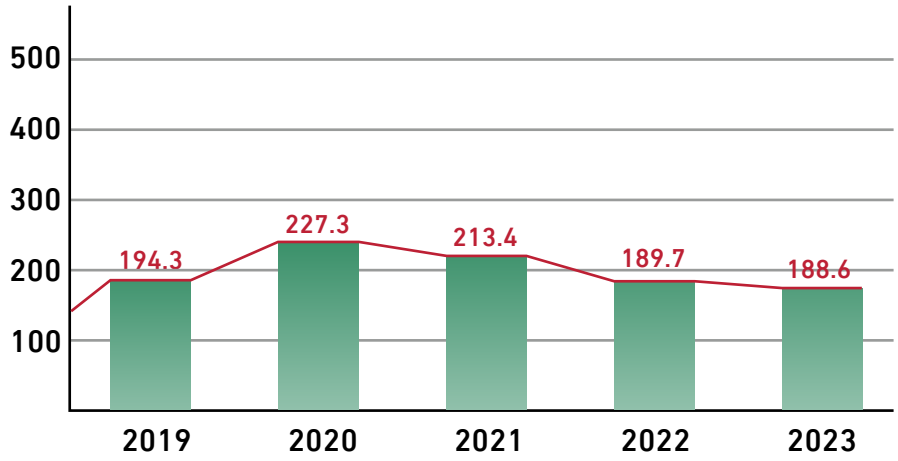

أرقام البطالة العالمية - بالمليون

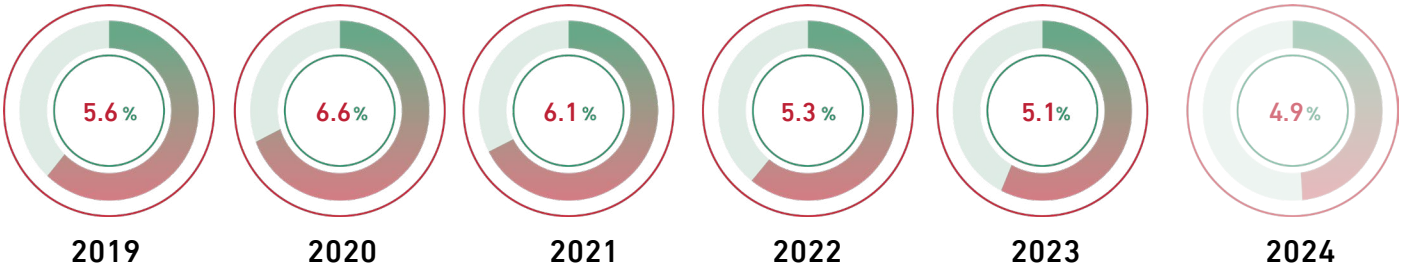

معدلات البطالة العالمة (%)

المصدر: World Employment and Social Outlook (WESO),2024.

02
مشهد سوق العمل العالمي

2.4 مؤشر فجوة الوظائف

يعتبر مؤشر "**فجوة الوظائف**" (The Jobs Gap) مقياساً طورته منظمة العمل الدولية (ILO) لتقييم مدى استغلال سوق العمل للموارد البشرية المتاحة، متجاوزًا بذلك حساب معدلات البطالة، حيث يأخذ في اعتباره الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يرغبون في العمل، بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون بدوام جزئي أو في وظائف لا تتناسب مع مهاراتهم أو مؤهلاتهم، وهو ما يطلق عليه بمصطلح التوظيف الناقص (Underemployment)، مما يضيف المزيد من فهم الوضع العام في سوق العمل العالمي

وعليه، أظهر مؤشر فجوة الوظائف تحسناً في الاتجاه النزولي خلال السنوات الأخيرة وبمستوى أقل مما كانت عليه في عام 2019، حيث بلغت ما يقارب (435 مليون وظيفة) في عام 2023، ليسجل انخفاضًا بمقدار (5.6 مليوناً) في حجم فجوة الوظائف عن عام 2022، ويظهر الشكل الفارق بين معدلات البطالة العالمية وفجوة الوظائف خلال الفترة (2019-2023).

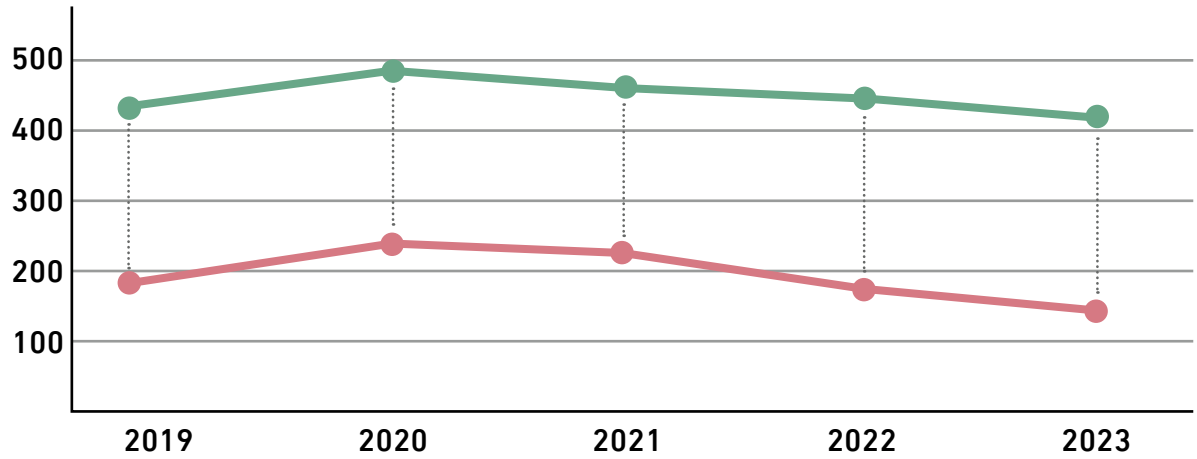

معدلات البطالة العالمية وفجوة الوظائف - بالمليون

المصدر: ILOSTAT, ILO modelled estimates, November 2023

03
دوافع تحول سوق العمل العالمي

أظهر تقرير مستقبل الوظائف لعام 2025 خمسة اتجاهات رئيسية من المرجح أن تكون دافعاً رئيسياً لتحولات وأولويات سوق العمل العالمي، منها: **التطور التكنولوجي، والتحول الأخضر، والانقسام الجيو-اقتصادي، وعدم اليقين الاقتصادي، والتغيرات الديموغرافية**، وذلك وفقاً لنتائج استطلاع الرأي الذي وزع على مجموعة من أصحاب العمل في كافة أنحاء العالم

وبحسب نتائج استطلاع عام 2024، وجد أن أكثر من 60% من أصحاب العمل يتوقعون أن التطورات التكنولوجية وتوسيع الوصول الرقمي هما الدافعين الأقوى لتحويل أعمالهم أكثر من أي اتجاه آخر، في حين أجمع حوالي نصف أصحاب العمل على أن ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار هو من أهم العوامل المرجحة لأن تكون دافعاً لتحول الأعمال، ويظهر الشكل النسبة المئوية لأصحاب العمل الذين تم استطلاع آرائهم والذين يرون أن الاتجاه المذكور من المرجح أن يكون دافعًا لتغيير الأعمال

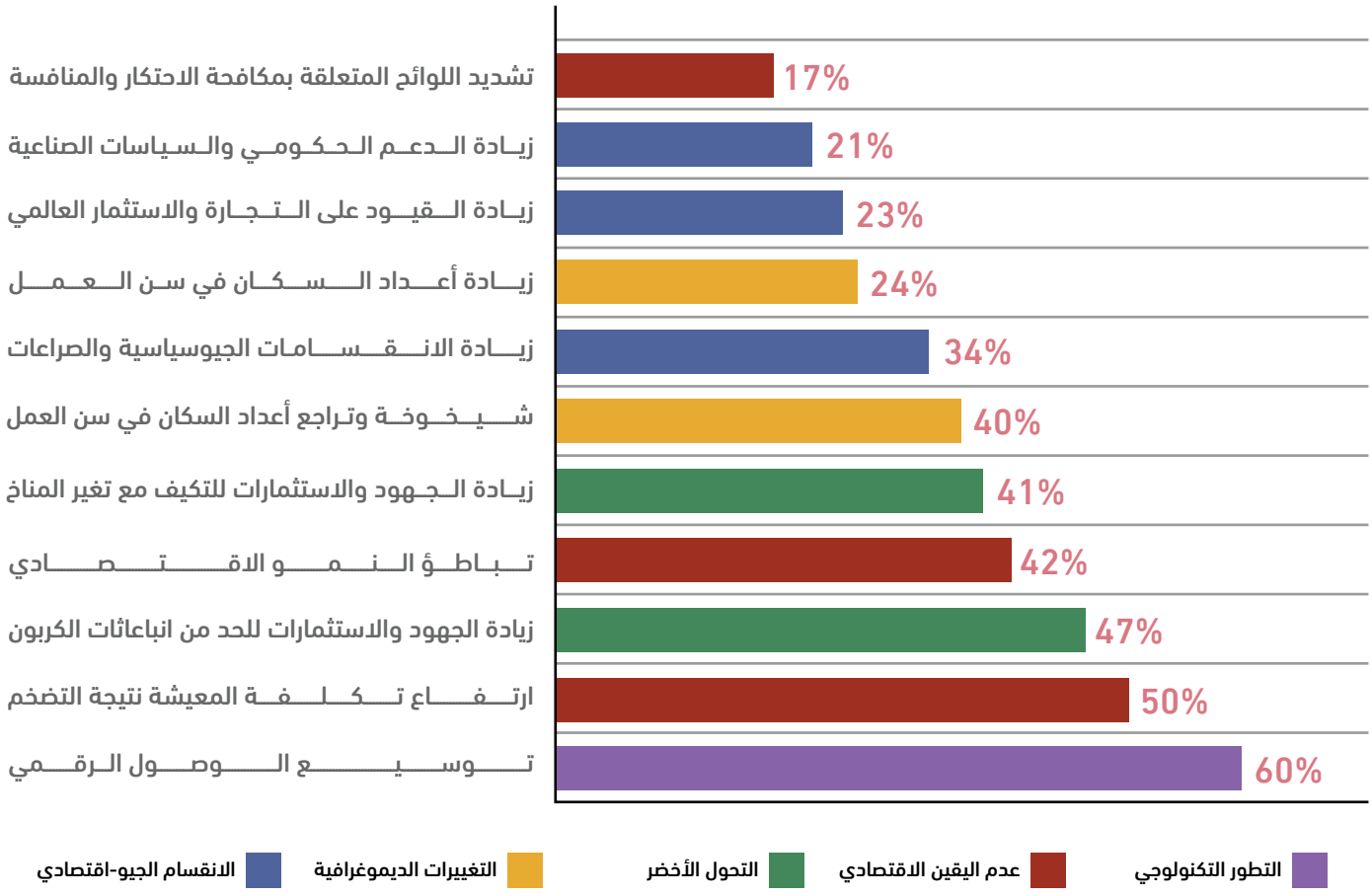

الاتجاهات الرئيسية المؤثرة على أولويات سوق العمل

المصدر: World Economic Forum, Future of Jobs Survey 2024

الفهرس

04
آفاق الوظائف العالمية

من خلال دمج توقعات المشاركين في الاستطلاع حول نمو وتراجع الوظائف مع البيانات الفعلية عن التوظيف العالمي التي جمعتها منظمة العمل الدولية (ILO)، يقدر تقرير مستقبل الوظائف 2025 أنه بحلول عام 2030 فإن إجمالي الوظائف الجديدة التي سيتم إنشاؤها والوظائف التي سيتم الاستغناء عنها ستشكل ما نسبته (22%) من إجمالي الوظائف الرسمية الحالية، بمعنى أن حوالي خُمس الوظائف الحالية ستتغير بسبب هذه الاتجاهات الرئيسية، إما بإنشاء وظائف جديدة أو من خلال تراجع وظائف قائمة

حيث تشير التقديرات إلى أن الاتجاهات الرئيسية ستساهم في إنشاء 170 مليون وظيفة جديدة، وهو ما يمثل (14%) من إجمالي التوظيف الحالي، ومن المتوقع أن يتم الاستغناء عن 92 مليون وظيفة حالية، أي ما يعادل (8%) من إجمالي التوظيف الحالي، وعليه من المتوقع أن تكون صافي الوظائف المستحدثة حوالي 78 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، وهو ما يشكل (7%) من اجمالي التوظيف الحالي.

ويظهر الشكل أبرز الأدوار الوظيفية التي من المتوقع أن تنمو أو تتراجع داخل المؤسسات خلال الفترة (2025-2030).

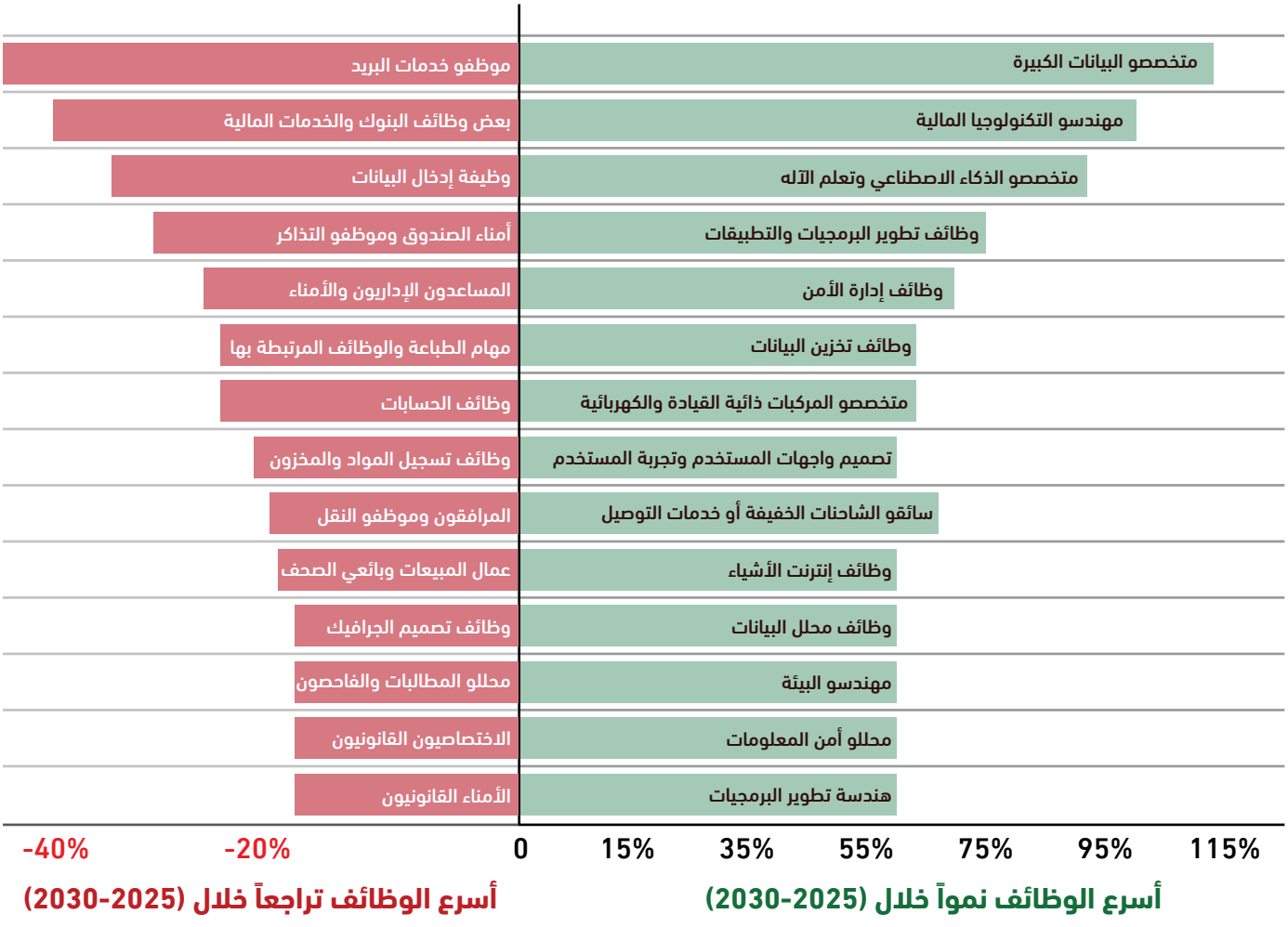

المصدر: World Economic Forum, Future of Jobs Survey 2024

05
آفاق المهارات العالمية

عندما صدر تقرير "مستقبل الوظائف" لأول مرة في عام 2016، توقّع أصحاب العمل أن (35%) من المهارات الأساسية ستتأثر بشكل كبير خلال السنوات القادمة، ومع ظهور جائحة كوفيد19- والتطورات السريعة في التقنيات المتقدمة، ازداد عدم الاستقرار في المهارات، مما دفع التوقعات المستقبلية نحو مستويات أعلى وصلت الى (57%) في عام 2020.

إلا أنه سرعان ما تكيف أصحاب العمل مع هذه التغييرات بعد الجائحة نتيجة الاعتماد المتسارع على الأدوات الرقمية وحلول العمل عن بُعد، إضافة إلى تقنيات مثل التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI)، مما أدى الى تراجع التوقعات المستقبلية لتغير المهارات الأساسية الى (39%) بحلول عام 2030، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن التأثيرات طويلة الأجل للذكاء الاصطناعي، بينما (61%) من المهارات الأساسية ستبقى كما هي

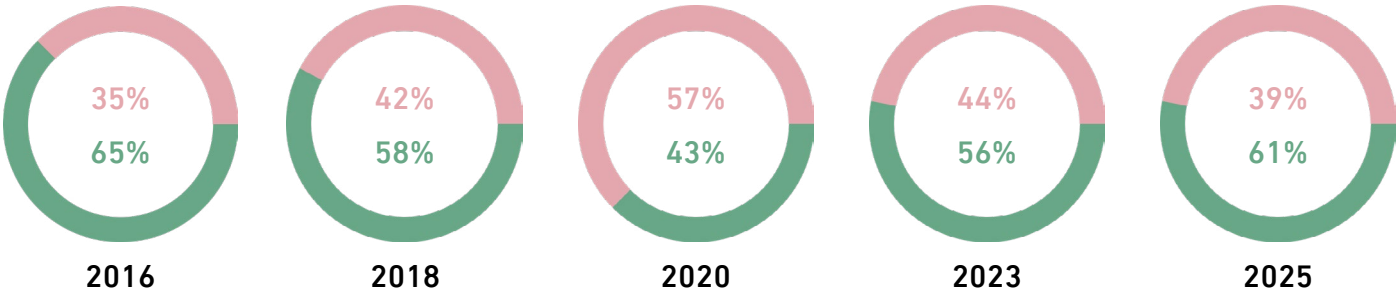

الاتجاهات الرئيسية المؤثرة على أولويات سوق العمل

المصدر: World Economic Forum, Future of Jobs Survey 2024

05
آفاق المهارات العالمية

وحول أبرز المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل، تُعد مهارة التفكير التحليلي الأهم بين المهارات الأساسية وفقًا لتوقعات أصحاب العمل، تليها مهارات المرونة والقدرة على التكيف والقيادة والتأثير الاجتماعي، مما يعكس أهمية التكيف والتعاون إلى جانب المهارات الإدراكية، كما تأتي مهارات التفكير الإبداعي والدافعية والوعي الذاتي في المرتبتين الرابعة والخامسة. بالتالي فإن هذا المزيج من المهارات الإدراكية والفعالية الذاتية والمهارات الشخصية يؤكد على أهمية بناء قوة عاملة مرنة ومبتكرة وقادرة على التعاون، حيث تُعتبر قدرات حل المشكلات والمرونة الشخصية عوامل حاسمة لتحقيق النجاح

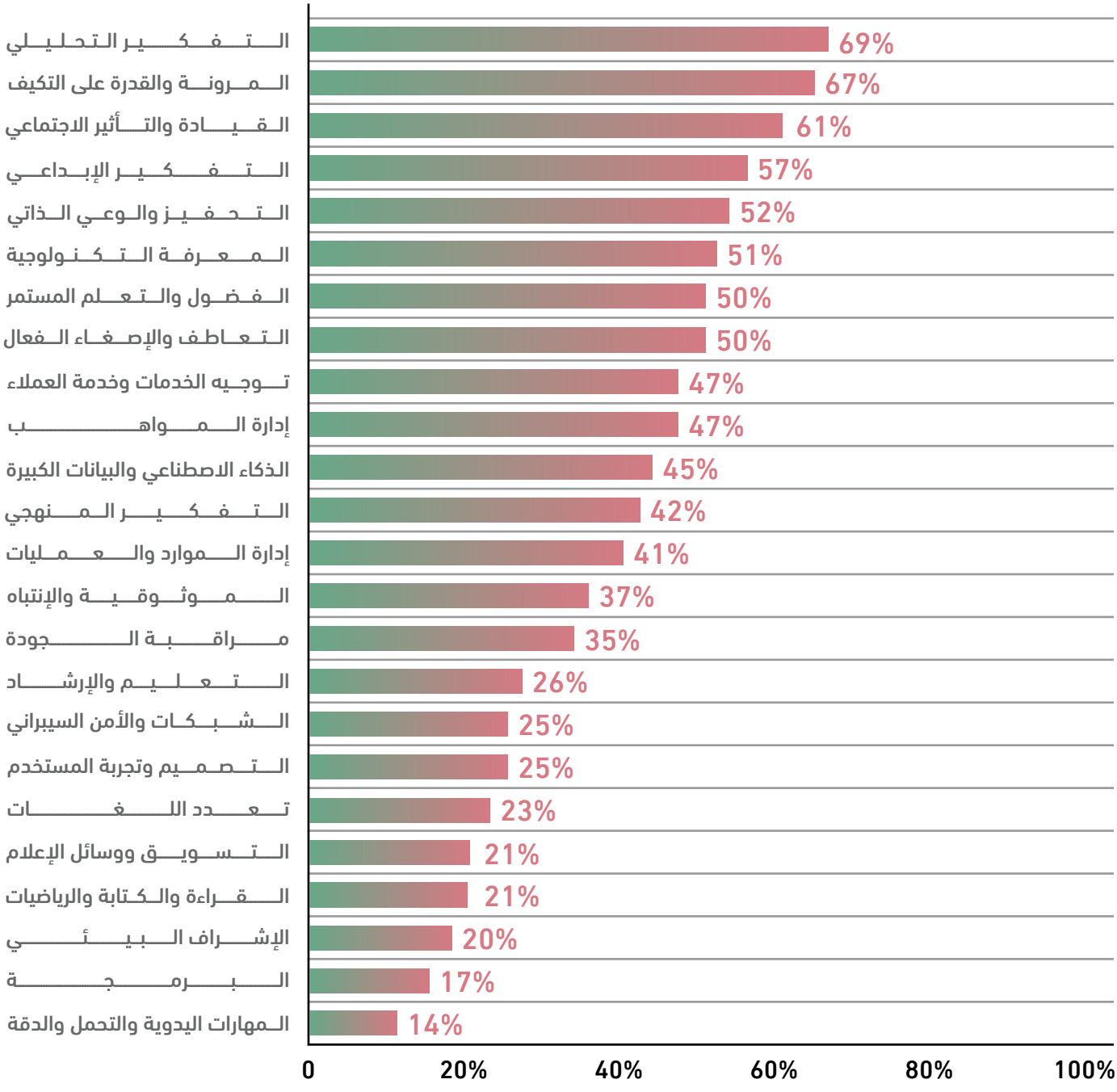

أبرز المهارات الأساسية المطلوبة للقوى العاملة بحلول 2030

المصدر: World Economic Forum, Future of Jobs Survey 2024

الفهرس

06 مشهد سوق العمل الأردني

ينقسم السكان في سن العمل الى فئتين رئيسيتين: السكان الناشطين اقتصادياً والسكان غير الناشطين اقتصادياً، ويُعد السكان الناشطين اقتصادياً بمثابة قوة العمل في المجتمع الأردني، والتي تشمل جميع الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل. وفيما يلي أبرز الحقائق حول سوق العمل الأردني وفقاً لبيانات مسح العمالة والبطالة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة:

01

قُدّر حجم إجمالي العمالة في الأردن لعام 2023 بنحو (1,904,040) فردًا، منهم (1,485,675) مشتغل، و (418,365) متعطل

02

تمثل معدل المشاركة الإقتصادية في سوق العمل الأردني لعام 2023 حوالي (39%)، وهي قوة العمل منسوبة الى عدد السكان في سن العمل، مقارنة مع ما نسبته (58%) من معدلات المشاركة الاقتصادية في مجموعات الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، وما نسبته (61%) المشاركة الاقتصادية العالمية

03

حققت إجمالي القوى العاملة المشاركة اقتصادياً نمواً بنسبة (11.9%) بين عامي 2019 و2023، إلا أن هذا النمو كان مدفوعاً بزيادة كبيرة في حجم المتعطلين عن العمل، حيث ارتفع معدل نمو إجمالي العاطلين بنسبة (29%) خلال نفس الفترة، في حين أن معدل نمو إجمالي العمالة في الأردن بلغ حوالي (7.8%)، مما يعكس تحديات هيكلية تتعلق بضعف المواءمة بين الطلب والعرض في سوق العمل الأردني.

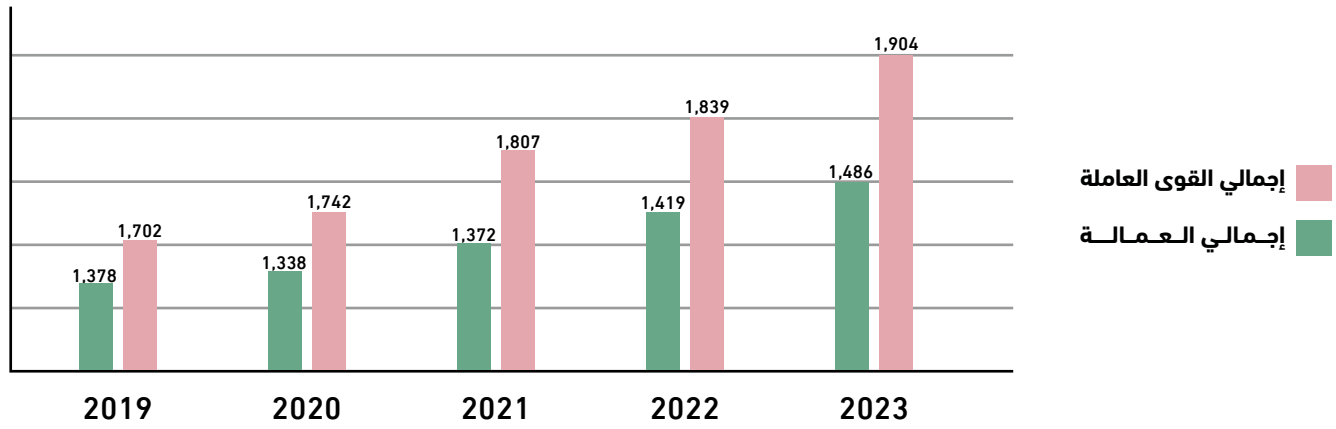

مؤشرات سوق العمل الأردني - بالألف شخص

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة 2023

الفهرس

06 مشهد سوق العمل الأردني

04

بلغ عدد العاطلين عن العمل في الأردن لعام 2023 حوالي (418,365) شخصًا، حيث سجل معدل البطالة نسبة 21.9%.، مقارنة مع نسبة (22.8%) لعام 2022.

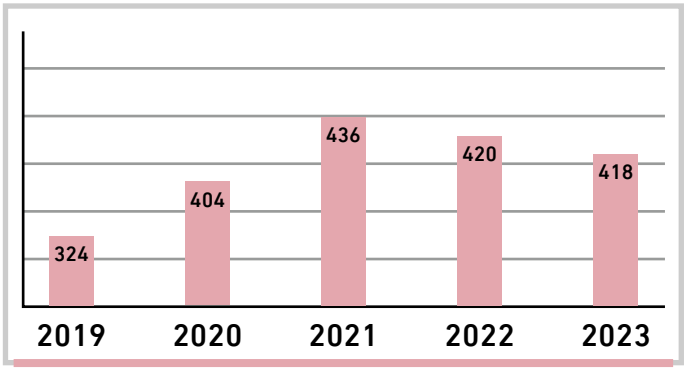

عدد العاطلين عن العمل - الف عاطل

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة 2023

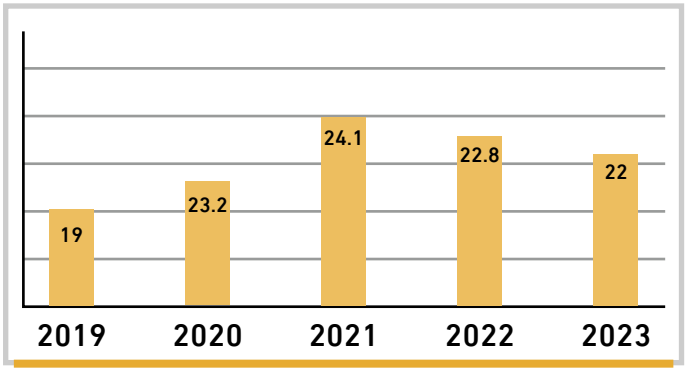

معدلات البطالة (%)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة 2023

05

تشير البيانات الى أن قرابة نصف المتعطلين عن العمل يتركزون في الفئة العمرية (25- 39 عام) وبنسبة (48%) تقريباً، يليه ممن هم في الفئة العمرية (15-24 عام) وبنسبة (38.6%)، في حين بلغ معدل البطالة بالفئة العمرية 40 عام فأكثر حوالي (13.9%).

06

تركزت معدلات البطالة في الفئة التي يقل تحصيلها العلمي عن الثانوية العامة بنسبة (48.8%) من إجمالي المتعطلين، يليه فئة المتعطلين ممن يحملون درجة البكالوريس فأعلى وبنسبة (36.5%).

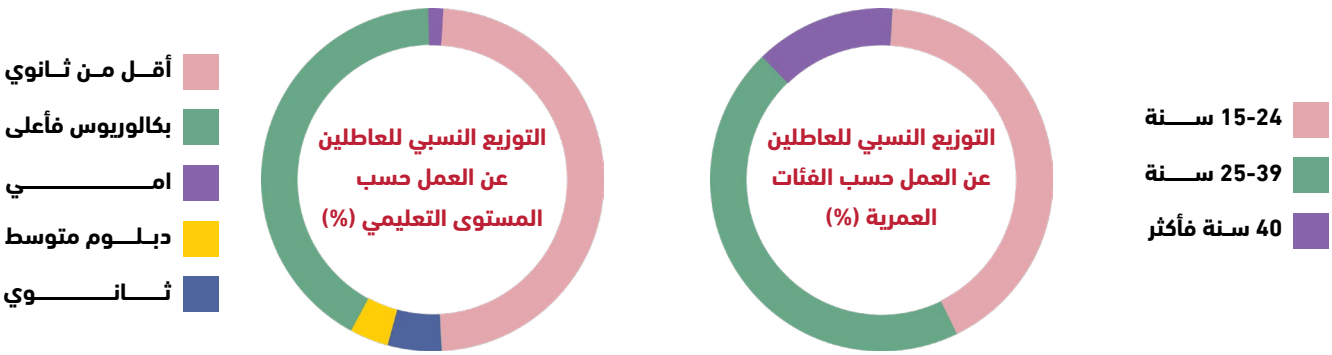

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة 2023

الفهرس

06

مشهد سوق العمل الأردني

وعند مقارنة معدلات البطالة العالمية مع المعدلات المحلية، تقدر نسبة البطالة العالمية من إجمالي القوى العاملة بحوالي (5.1%) في عام 2023، في حين أن نسبة البطالة في الأردن وصلت الى (21.9%) من اجمالي القوى العاملة خلال العام نفسه، مما يعكس التحديات الهيكلية التي تواجه سوق العمل الأردني، ورغم أن الأردن تأثر بالظروف العالمية، كما ظهر خلال جائحة كورونا التي أدت الى رفع معدلات البطالة في المملكة إلى مستويات قياسية، إلا أن التحديات المحلية تضيف أعباءً إضافية، كضعف المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل، وغياب الفرص الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل. ويظهر الشكل مقارنة معدلات البطالة في الأردن مع النسب العالمية خلال الفترة (2019-2023).

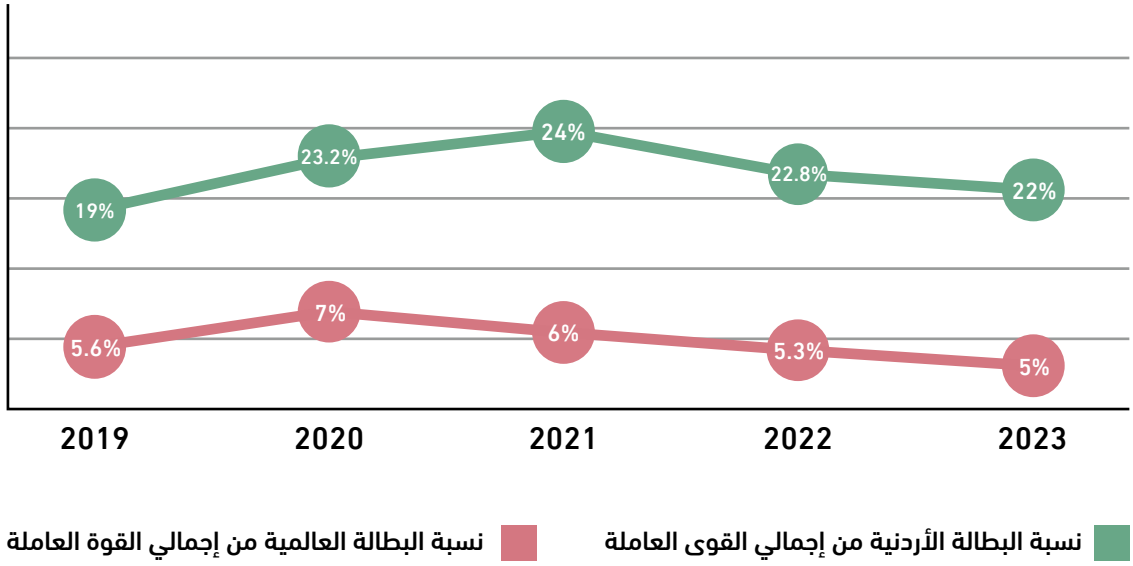

مقارنة معدلات البطالة الأردنية - العالمية من إجمالي القوى العاملة

06

مشهد سوق العمل الأردني

أما على الصعيد الإقليمي، تظهر المقارنات لعام 2023 أن الأردن من بين الدول التي تسجل أعلى معدلات البطالة في المنطقة، ففي حين تتميز دول الخليج بسياسات اقتصادية أدت إلى معدلات بطالة منخفضة نسبيًا، تواجه دول مثل مصر وتونس والجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة. أما في الدول التي تأثرت بالأوضاع الأمنية والسياسية مثل ليبيا وسوريا والعراق، فإن التحديات تكتسب طابعًا أكثر تعقيدًا. ويظهر الشكل مقارنة معدلات البطالة لدول الإقليم مع الأردن لعام 2023.

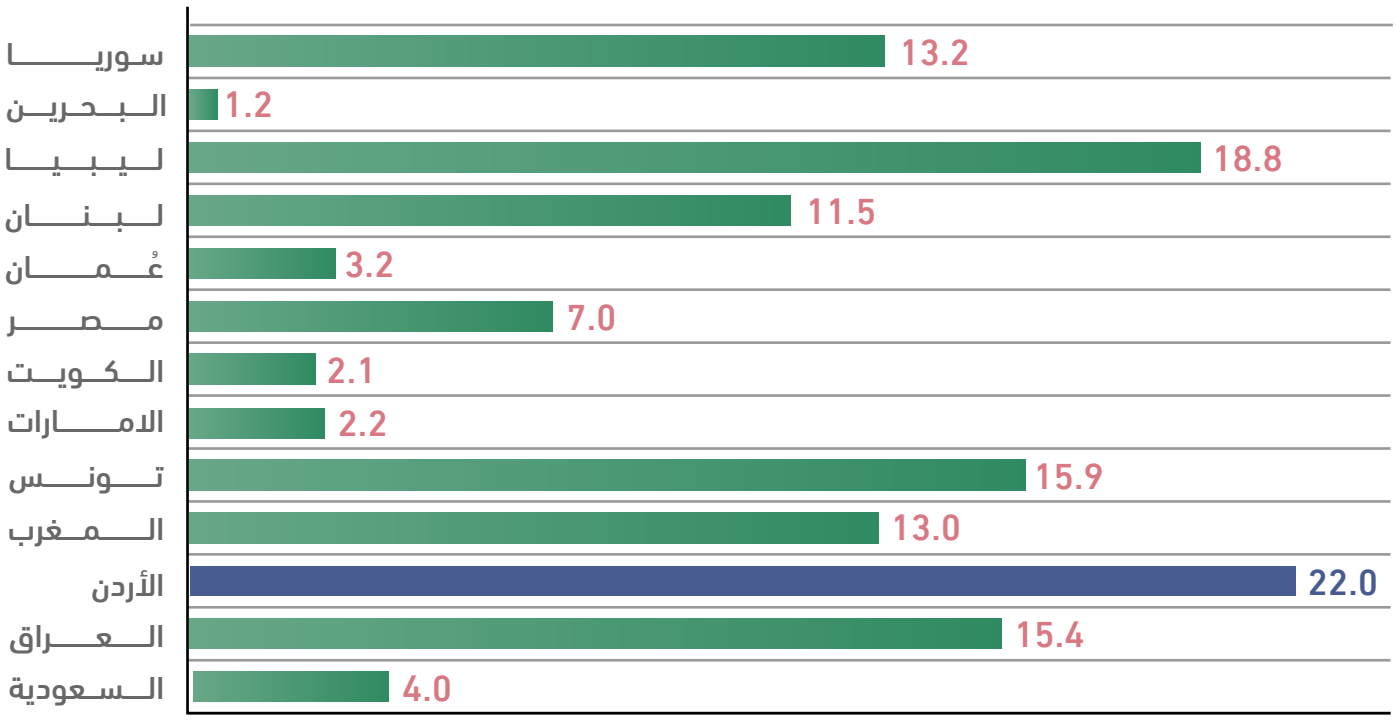

مقارنة معدلات البطالة عام 2023 (%)

المصدر: منظمة العمل الدولية

الفهرس

07
فجوة العرض والطلب في سوق العمل الأردني

تُعد البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد وسوق العمل الأردني، وقد تفاقمت هذه المشكلة بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير نتيجة لعدة عوامل مترابطة، أبرزها التحولات الديموغرافية وزيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بفعل ارتفاع معدلات النمو السكاني، والذي أسهم في تشكيل تركيبة عمرية تميل نحو الفئات العمرية الشابة، مما زاد من الضغوط على سوق العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن فرص وظيفية، خاصة في ظل غياب الاستثمارات الكافية والتي حدت من الفرص المتاحة في سوق العمل، حيث تُعد الاستثمارات – سواء المحلية أو الأجنبية – المحرك الأساسي لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي

الى جانب ذلك، فإن أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تزايد معدلات البطالة في الأردن هو عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل ومهارات الباحثين عن عمل وتوقعاتهم على الرغم من تزايد أعدادهم سنوياً، فغالبًا ما يواجه الباحثون عن وظائف تحديات تتعلق بعدم تطابق مؤهلاتهم مع احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يعيق حصولهم على فرص عمل مناسبة. كما أن التوقعات غير الواقعية بشأن طبيعة الوظائف المتاحة ومستويات الرواتب تؤدي إلى تعميق هذه الفجوة

يقدر أعداد الطلبة الخريجين الأردنيين من التعليم المتوسط والجامعي بحوالي (70-60 ألف) طالب من داخل وخارج المملكة سنوياً، بالإضافة إلى أعداد الباحثين عن عمل من حملة الثانوية العامة فما دون، مما يرفع العدد الإجمالي للباحثين الجدد عن عمل إلى أكثر من (100 ألف) سنويًا، ونظرًا لمحدودية قدرة سوق العمل المحلي على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة، الى جانب أن المخرجات التعليمية لا تتوائم مع متطلبات سوق العمل، يصبح من الضروري التوجه نحو برامج التدريب المهني والتقني، أو التركيز على التخصصات التي تواكب احتياجات سوق العمل المحلي والدولي لضمان مستقبل وظيفي واجتماعي أفضل للخريجين

07
فجوة العرض والطلب في سوق العمل الأردني

ومع حلول عام 2025، لا يزال الشباب الأردني يواصل التوجه نحو الالتحاق بالجامعات واختيار تخصصات أكاديمية لا تتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلي، مما يُسهم في تفاقم مشكلة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية، ويدفع العديد منهم نحو السعي للحصول على شهادات أكاديمية أعلى كوسيلة للتكيف مع متطلبات السوق المتزايدة، إلا أن هذا التوجه غالباً ما يركز على المؤهلات النظرية بدلًا من اكتساب المهارات العملية التي تعزز من فرص التوظيف

ويأتي ذلك في ظل ارتفاع الطلب المتزايد على الوظائف في القطاع العام، رغم محدودية الفرص المتاحة فيه، حيث يُنظر إليه من قِبل شريحة واسعة من المجتمع الأردني على أنه الخيار الأكثر استقرارًا وأمانًا وظيفيًا

وحيث أن تقرير "مستقبل الوظائف" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يكشف عن التخصصات الجديدة الأكثر طلباً على المستوى العالمي، مما يوفر فرصًا وظيفية تتماشى مع التحولات الحديثة في سوق العمل العالمي، وخاصة تلك المرتبطة بمجالات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الرقمية، والبرمجة، والتي أصبحت أساسية في عصر الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى التخصصات المتعلقة بالوظائف الخضراء، مثل الطاقة المتجددة وإدارة الموارد البيئية، التي تتقاطع مع متطلبات سوق العمل الأردني في ضوء التوجه نحو التنمية المستدامة والتحول إلى اقتصاد أخضر، كما أن هذه التخصصات لا تساهم فقط في تلبية احتياجات السوق المحلي بل توفر أيضًا فرصًا تنافسية على المستويين الإقليمي والدولي

07
فجوة العرض والطلب في سوق العمل الأردني

ويظهر الشكل أهم التخصصات المطلوبة في سوق العمل على مستوى المملكة لعام 2023 ، وتلك التي تتقاطع مع الوظائف العالمية المطلوبة بحسب تقرير مستقبل الوظائف 2025.

التخصصات المطلوبة في سوق العمل الأردني	المشترك	التخصصات المطلوبة عالميا
01 احصاء	01 هندسة انترنت الأشياء	01 هندسة التكنولوجيا المالية
02 التسويق الرقمي	02 مهندسو البيئة والطاقة المتجددة	02 تطوير البرمجيات والتطبيقات، تخزين البيانات، متخصص المركبات الذاتية والكهربائية
03 الرسم الحاسوبي والرسوم المتحركة	03 الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية	03 تصميم واجهات المستخدم وتجربة المستخدم
04 التحقيقات الجنائية	04 علم البيانات	04 سائقو الشاحنات الخفيفة أو خدمات التوصيل
05 المهن الطبية (تمريض /تخدير وانعاش)	05 الذكاء الاصطناعي والروبوتات	05 هندسة تطوير البرمجيات
	06 أمن المعلومات والفضاء الالكتروني	
	07 الأمن السيبراني	

ومن جانب آخر، يرى المنتدى أنه لا بد من تطوير المهارات الأساسية للشباب الى جانب اختيار التخصصات المطلوبة في سوق العمل، خاصة وأن المعرفة أصبحت متاحة بشكل واسع بفضل التطور التكنولوجي ووسائل التعلم الحديثة المتاحة والمجانية، حيث إن التركيز على تطوير مهارات التفكير النقدي، التحليل وحل المشكلات، فضلاً عن مهارات الاتصال والتعاون، بات أمرًا بالغ الأهمية لتمكين الخريجين من التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة والفرص المتاحة في مختلف القطاعات

المصدر: مركز المعلومات، هيئة الخدمة والإدارة العامة، 2023
المصدر: الدراسات والأبحاث، مركز المعلومات، هيئة الخدمة والإدارة العامة، 2023

07
فجوة العرض والطلب في سوق العمل الأردني

وفي ضوء ذلك، قام المنتدى الاقتصادي الأردني بإجراء استطلاع رأي مكون من سؤالين لأعضائة وشركائه من قادة الرأي والاعمال في القطاعات المختلفة، حول أبرز المهارات التي يبحث عنها أصحاب الشركات عند توظيف الخريجيين الجدد، وما هي أبرز الفجوات في المهارات التي تم ملاحظتها لدى الخريجين عند توظيفهم، وكانت النتائج ما يلي:

ما هي أهم المهارات التي تعتبرها أساسية للخريجين الجدد للالتحاق بالقطاع الذي تعمل فيه؟

مهارات التواصل والاتصال	حل المشكلات	تحليل البيانات	المهارات الحاسوبية
التفكير النقدي والتحليلي	القدرة على ادارة وتنظيم الوقت	تعدد اللغات / اتقان اللغة الانجليزية	المهارات القيادية والعمل بروح الفريق

على الرغم من تنوع القطاعات التي يعمل بها أعضاء المنتدى وشركاؤه، إلا أن إجاباتهم حول المهارات الأساسية المطلوبة للخريجين الجدد في سوق العمل كانت متشابهة إلى حد كبير. كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن هناك فجوات واضحة في هذه المهارات، حيث أشار معظم المشاركين إلى أن الغالبية العظمى من الخريجين الجدد يفتقرون إليها بشكل عام عند تعيينهم

08
جاهزية الأردن لمواكبة التحولات العالمية في سوق العمل

في ظل التحولات العالمية المتسارعة في سوق العمل، يسعى الأردن إلى ترسيخ مكانته كدولة رائدة في تبني التكنولوجيا المستقبلية، وهو ما تجلى في الاهتمام المتزيد من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني، والذي ظهر في توجيهاته في كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور جعفر حسان؛ على أهمية أن تصبح المملكة مركزًا إقليميًا لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعزيزًا لهذه الرؤية، وجّه جلالته في 13 كانون الثاني 2025 رسالة إلى رئيس الوزراء جعفر حسان، طلب فيها تشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل، بمتابعة مباشرة من سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد.

ولتجسيد هذه الرؤية، انعقد أول اجتماع للمجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل برئاسة ولي العهد، ليلعب دوراً محورياً حول توجيه الجهود الوطنية نحو تعزيز القدرات التكنولوجية، والتركيز على أولويات التحول الرقمي، وإدارة البيانات، وتنمية الموارد البشرية التقنية، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي، والتأكيد على أهمية معالجة الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالتحولات المستقبلية، مع ضمان وجود نظم حماية اجتماعية يتماشى مع تغييرات سوق العمل، خاصة مع تأثيرات الذكاء الاصطناعي التي تمتد إلى الوظائف التقنية واليدوية على حد سواء

وفي هذا الإطار، لطالما أولى سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني اهتمامًا خاصًا بتطوير المهارات التكنولوجية للشباب وتعزيز جاهزيتهم لوظائف المستقبل، وهو ما تجلّى في افتتاح سموه للمقر الرئيسي لبرنامج "عمان 42" في تموز 2024، ليكون أحد برامج مؤسسة ولي العهد، بهدف تقديم برامج تدريبية مجانية في علوم الحاسوب والبرمجة لغايات تنمية المهارات التقنية للشباب وفتح مسارات مهنية جديدة تلبي متطلبات سوق العمل الحديث، مستهدفًا بذلك الشباب من جميع مناطق المملكة

08
جاهزية الأردن لمواكبة التحولات العالمية في سوق العمل

وبهكذا، تعكس هذه المبادرات والاهتمامات رؤية متكاملة لجاهزية الأردن لمواكبة التحولات العالمية في سوق العمل، حيث تتضافر الجهود الملكية والبرامج الوطنية لتعزيز التحول الرقمي، مما يمهد الطريق لتمكين المملكة من المنافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد انعكست جميع هذه التوجهات بشكل واضح في تقدم الأردن ببعض المؤشرات الدولية، منها:

01

مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي (Government AI Readiness Index) لعام 2024 والذي تقدم الأردن فيه الى المرتبة 49 عالمياً من أصل 188 دولة مشاركة مقارنة مع المرتبة 55 عالميًا من أصل 193 دولة مشاركة لعام 2023.

02

مؤشر جاهزية الشبكة (Network Readiness Index - NRI) لعام 2023، حيث ارتفعت المملكة إلى المرتبة 68 عالمياً من أصل 134 دولة مشاركة مقارنة مع المرتبة 70 عالميًا في العام السابق،

ومن جانب آخر، ساعدت التحولات الرقمية العالمية المتسارعة على زيادة الوعي بأهمية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تشكيل مستقبل الوظائف، مما رفع من إقبال الشباب الأردني على دراسة التخصصات التكنولوجية مؤخراً، خاصة وأن العالم أصبح أكثر انفتاحًا وإتاحة أمام الشباب من خلال المنصات التعليمية المفتوحة والموارد الرقمية، والذي عزز من توجههم نحو التخصصات التي تواكب احتياجات السوقين المحلي والعالمي، وفتح أمامهم آفاقًا أوسع للاندماج في الاقتصاد الرقمي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمملكة

المصدر: Government AI Readiness Index 2024, Oxford Insights
المصدر: Network Readiness Index 2024, World Economic Forum in collaboration with INSEAD

08
جاهزية الأردن لمواكبة التحولات العالمية في سوق العمل

وقد شهدت الجامعات والكليات الأردنية زيادة ملحوظة في عدد الطلبة الملتحقين بتخصصات تكنولوجيا المعلومات خلال السنوات الأخيرة، فبحسب الأرقام المتاحة، ارتفع العدد من (7,247 طالبًا) في العام الدراسي 2021-2020 إلى (9,575 طالبًا) في العام الدراسي 2023-2022، مسجلًا زيادة بنسبة (32.1%)، مما يعكس زيادة الوعي لدى الشباب الأردني بأهمية التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا، والدور المتنامي الذي تلعبه في تشكيل مستقبل سوق العمل محليًا وعالميًا

عدد الطلاب في المقاعد الدراسية في الجامعات الاردنية والكليات الملتحقين بتخصصات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات.

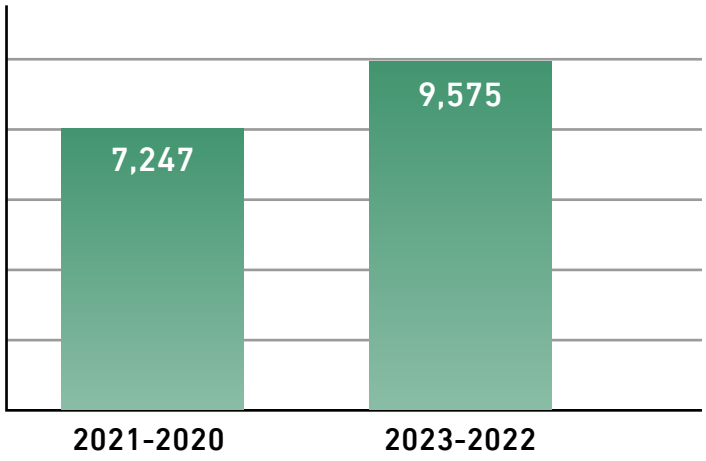

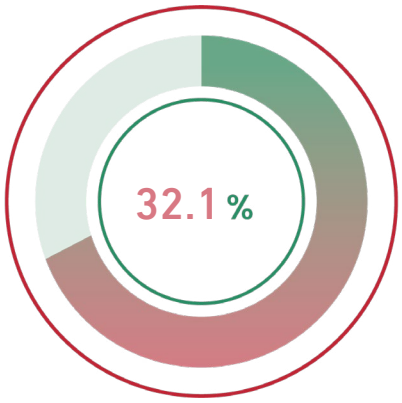

بالمحصلة، يمضي الأردن بخطوات ثابتة نحو تبني التكنولوجيا الرقمية ومواكبة التحولات المتسارعة في سوق العمل العالمي، ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تكامل أكبر بين سياسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، بالإضافة الى التركيز على تطوير المهارات التقنية وبناء القدرات البشرية كعنصرًا أساسيًا لتجهيز قوى عاملة قادرة على الاندماج في مستقبل يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مما يضمن للأردن موقعًا رياديًا على المستويين الإقليمي والدولي

08
جاهزية الأردن لمواكبة التحولات العالمية في سوق العمل

وفي هذا السياق، تُشكّل فجوة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحديًا مزدوجًا، حيث يواجه الباحثون عن العمل نوعين رئيسيين من التحديات؛ الأول يتعلق بمن أنهوا دراستهم الثانوية، حيث تكمن الحلول الفعالة لهم في التوجه نحو التدريب المهني واكتساب المهارات التقنية التي تتناسب مع متطلبات السوق، أو التوجه نحو التخصصات الأكاديمية ذات طلب مرتفع لضمان فرص توظيف أعلى

أما التحدي الثاني، فيواجهه خريجو الجامعات، حيث يصبح تطوير المهارات وتعزيز المعرفة العملية ضرورة حتمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من المنصات التعليمية التي توفر دورات تدريبية عبر الإنترنت، إلى جانب الاستفادة من البرامج والمراكز التدريبية المتوفرة في المملكة، مثل البرامج التي تطلقها وزارة الاقتصاد الرقمي لتنمية المهارات الرقمية والتوظيف "DigiSkills"، ومنصة ادراك التعليمية التي تأسست بمبادرة من مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، وغيرها، جميعها تهدف إلى تدريب الطلاب وتعزيز قدراتهم في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وبما يسهم في تحسين جاهزيتهم لسوق العمل وتعزيز فرصهم في المنافسة على الوظائف المتاحة

ومن الجدير بالذكر أهمية وضرورة تصنيف البطالة في الأردن وفق أنواعها المختلفة، ليساعد صناع القرار على وضع سياسات أكثر فاعلية لمعالجتها، حيث لا تقتصر أسباب البطالة على عدم توافق المؤهلات مع احتياجات السوق أو الركود الاقتصادي فحسب، بل قد تكون أيضًا ناتجة عن عوامل أخرى مثل البطالة الاحتكاكية، التي تحدث أثناء انتقال الأفراد بين الوظائف، أو البطالة الموسمية المرتبطة بتغيرات الطلب في بعض القطاعات. لذا، فإن فهم طبيعة البطالة بدقة يتيح تطوير حلول مستهدفة تقلل من معدلاتها وتعزز الاستقرار الاقتصادي

الى جانب ذلك، يرى المنتدى أنه من الضروري تصميم خارطة طريق وطنية لتحقيق التمكين الرقمي، تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز أمن البيانات، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، من خلال التركيز على شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم الرقمي وبناء بيئة تنظيمية مرنة تدعم نمو الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة